

مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بدلاً من أن يكون القراران الدوليان السالفا الذكر هما مستنده ومرجعه واعتماده— وقد بحثنا ذلك سابقاً. لكنه مضطر إلى إعلانها، لأنها بغض النظر عن التنازلات والأثمان، تحفظ حقه الشرعي والذي يجب ألا يرقى إليه شك أو يطوله تشكيك.

ويراهن الطرف اللبناني من خلال هذه المطالب، على أنه سيحظى بالدعم الأميركي اللازم لتحقيقها، بعدما أعلن موقفه بالذقة الكاملة في الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها ورئيسها، مما يعني وضع أوراقه كاملة في سلة الموقف الأميركي في المفاوضات وخارجها، وعلى مختلف الصعد. وهو يأمل عبر ذلك كله في تحقيق مقولة سعى إليها حكم الرئيس السابق الياس سركيس طيلة سنوات ست دون أن ينجح؛ ألا وهي «فصل» الأزمة اللبنانية عن الأزمة الفلسطينية وعن الصراع العربي—الإسرائيلي. ويعتقد الحكم اللبناني أنه إذا ما تحقق هذا الفصل بين الأزمتين بعيداً عن الصراع العربي—الإسرائيلي، فإن سفينة لبنان الممزق قد تعود إلى برّ الوحدة والالتحام، إذا ما ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل بقوة وجدية، واضطرت الأخيرة إلى الانسحاب مع قبضها لما سيرغم لبنان على دفعه من الأثمان.

ويستشرف بعض الموقف اللبناني مستقبلاً مختلفاً عما ستكون عليه الحال في الوثائق المكتوبة بنتيجة المفاوضات، فيما لو تحقق الانسحاب الإسرائيلي بنتيجة الضغط الأميركي والفصل بين الأزمتين، مما أشير إليه آنفاً. فهو يرى أن مصر التي كانت مقيدة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأرض سيناء، والتي اندفعت إلى تقديم التنازلات بغير حساب آنذاك، عادت واكتسبت «حرية محدودة» بعد أن تم الانسحاب من أراضيها، وأصبحت قادرة على رفض زيارة رئيسها للقدس إبان خلافه مع بيغن حول هذا الأمر، كما أنها استطاعت أن تسحب سفيرها من إسرائيل وتعاود الاقتراب من العرب مجدداً، منتقدة المواقف والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية وعاملة ضدها، في الوقت نفسه الذي أعاققت فيه عملية «التطبيع» بسبل مختلفة، حتى ليصح المثل القائل والمذكور سالفاً، من أن في مصر «معاهدة» من غير «تطبيع»، ويتساءل أصحاب هذا التوجه عن الأسباب التي ستحول دون قيام لبنان بالأمر عينه فيما بعد، حتى ولو اضطرت إلى تقديم التنازلات اليوم. ويفترضون أن تقييد حرية التبادل التجاري مستقبلاً— فيما لو اضطرت لبنان إلى ذلك— ستكون أفضل من «بوابات العبور» المفتوحة اليوم دون رقيب عبر «الجدار الطيب» الإسرائيلي في لبنان. وهكذا دواليك، في ما تبقى من أمور. وبحسب أصحاب هذا الرأي، أن العرب سيلحقون بلبنان عاجلاً أم آجلاً، طالما أن ما يدعى «بقطار السلام العربي» قد سار على خطه بعد إقرار مشروع السلام العربي، وأنه لا مانع من أن يكون لبنان وحيداً في إحدى القاطرات بدءاً، طالما أن الباقين لن يلبثوا أن يشاركوه القاطرة.

ويشسى أصحاب هذا الرأي بالطبع أموراً شتى، منها: أن إسرائيل نفسها قد استفادت من تجربة المفاوضات الإسرائيلية—المصرية، كما استفاد المفاوض اللبناني. وأنها ستعمل على تلافي نتائجها الضارة بها، وقد أعدت لذلك ما تستطيعه منذ الآن. كما يتغافل أصحاب هذا الرأي عن أن هناك خوفاً حقيقياً أن تتعثر مساعي «السلام» في